القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية الدورية

وانعكاساتها على أوضاع التشغيل في الوطن العربي

د. رضا قويعة

I- مقدمة :

لقد عرفت سنة 2009 منعرجا تاريخيا في حياة العمل العربي المشترك من خلال اهتمام القمة العربية بموضوع البطالة والتشغيل لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن من النشاط المشترك. فبالفعل لقد أولت قمة الكويت اهتماما خاصا بالشأن الإقتصادي والقضايا الإجتماعية العربية وذلك بإقرارها للعقد العربي للتشغيل وتكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة العربية بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ قرارات التشغيل إلى القمة.

ولقد اتفق الجميع عندها على أن البطالة تهدد جميع المجتمعات العربية دون استثناء وأنها تفاقمت في البلدان العربية و تجذرت خلال العقدين الأخيرين مسجلة مستويات لم تعرفها المناطق الأخرى في العالم.

ولعل الإهمال من طرف القمم الإقتصادية والتنموية والإجتماعية لمشكلات التنمية البشرية وعدم التفكير في متطلبات وتحديات سوق العمل بالبلدان العربية طوال العقود الأخيرة من القرن الماضي يرجع أساسا إلى العوامل التالية:

أ- تحقيق نسب نموّ اقتصادي مرتفعة نوعا ما، ممّا ساعد على تحقيق توازن بين العرض والطلب في سوق العمل بأغلب البلدان العربية (خاصة النفطية منها) وانخفاض ملحوظ في متوسط معدل البطالة في معظمها.

ب- أهمية دور الحكومات والدول في امتصاص البطالة نظرا لاعتماد أكثرها على الإقتصاد المخطط . فالإعتراف بوجود البطالة يعتبر حجة على فشل السياسات

المتبعة وإخفاق نمط (أو منوال) الإقتصاد المختار. هذا بالإضافة إلى أن مصطلح بطال يحمل في ذهن العديد معنى أخلاقيا سيئا يجب تجنبه.

جـــ – استقطاب أغلب البلدان المصنعة آنذاك لفائض اليد العاملة بالبلدان كثيرة السكان كالجزائر وتونس والمغرب في شمال إفريقيا ومصر والعراق والأردن في المشرق العربي، وهو ما ساعد على الحدّ من الخلل الذي عرفته أسواق العمل بها.

د– إنجاح أغلب البلدان العربية في عملية التصنيع بداية من السبعينات من القرن الماضي (مصر وتونس والمغرب والجزائر وسوريا...) معتمدة في ذلك على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما ساعد على تشغيل اليد العاملة خاصة النسائية منها والمحررة من القطاع الزراعي والمتخرجة خاصة من المدارس الثانوية.

أما الإهتمام المتأخر والخاص بالتشغيل والبطالة في قمة الكويت يناير / كانون الثاني 2009 قد فرضته ما آلت إليه إقتصادات البلدان العربية في بداية هذا القرن من تفاقم ظاهرة البطالة وتفشي آثارها السلبية في الوطن العربي من إرتفاع معدل الجريمة والإنحراف والأمراض النفسية والعصبية وغيرها[1].

هذا الوضع زادته سوءا الأزمة المالية لسنة 2008 وآثارها التي انتقلت إلى إقتصادات البلدان العربية (بإستثناء دول الخليج التي لم تكن مندمجة في السوق المالية العالمية)، خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها على الصادرات (من بضاعة وخدمات وسياحة وغيرها) من ناحية وعلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من ناحية أخرى.

هذا الوضع المتدني يفسر في الحقيقة انتشار الإضطرابات والإحتجاجات غير المسبوقة التي شهدتها بعض دول المنطقة والمطالبة أساسا بالحدّ من الفقر والبطالة والفساد

[1] لقد تعددت الدراسات المبينة للعلاقة بين ظاهرة البطالة والإنحراف سواء بالبلدان النامية أو البلدان المصنعة ، انظر دراسة أحمد حويتي بعنوان " علاقة البطالة بالجريمة والإنحراف في الوطن العربي " 1998- ودراسة ابراهيم حسين حسني (2008)، "البطالة والشباب في العالم العربي : ماهو الحل؟"

وبإصلاحات اقتصادية واجتماعية وجهوية وسياسية تضمن للمواطن الحرية والكرامة والعدالة[2].

ونظرا لخطورة ما آلت إليه الأوضاع في بعض بلدان المنطقة العربية ومدى الإنعكاسات السلبية التي من المحتمل أن تعم بدرجات مختلفة جميع بلدان المنطقة على المدى القصير والمتوسط، فإن دور القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية في تدارس الوضع الإجتماعي وفي السعي إلى إيجاد الحلول الكفيلة للرفع من نسق التشغيل والحدّ من البطالة وضرب التهميش والإقصاء في الوطن العربي، أصبح ضروريا أكثر ممّا كان عليه من قبل.

II- لماذا أصبح دور القمة العربية في ميدان التشغيل مهمّا أكثر من قبل؟

إن أهمية التغييرات الكبيرة الحاصلة سواء على مستوى الإقتصاد العالمي أو على مستوى الوطن العربي أصبحت لها الآثار العميقة على أسواق العمل بهذه البلدان والإنعكاسات السلبية على التوظيف والتشغيل بها، وهو ما تعكسه المؤشرات التالية:

أ- تفاقم ظاهرة البطالة بأغلب البلدان العربية :

لقد نتج عن غياب الإهتمام بالتشغيل في السياسات التنموية للعديد من الدول العربية طيلة العقود الأخيرة من القرن الماضي، إضافة، كما ذكرنا من قبل، إلى إندلاع الأزمة المالية المرفوقة بالأزمة الإقتصادية في العالم بداية من عام 2008، ارتفاع نسب البطالة واتساع الهوة بين الطلب والعرض في أسواق العمل.

فلقد أصبحت البطالة التحدّي الرئيسي للحكومات، مشكلة معضلة تنموية كبيرة في العديد من الدول العربية. فحسب بعض الدراسات الأخيرة [3] تجاوز معدل البطالة في

[2] إن لعدم استقرار الوضع السياسي، زيادة على الظروف الإقتصادية الصعبة، الأثر الكبير السلبي على حركة التوظيف والتشغيل في كل من مصر وليبيا وتونس وغيرها

[3] منظمة العمل العربية (2009) " احصائيات العمل"

كامل البلدان العربية نسبة 13.1 بالمائة (ما يقارب 14 مليون شخص عاطل)، وهو معدل يعتبر من أعلى معدلات البطالة في العالم[4] ، بالرغم من أنه يخفي في الحقيقة نسبا خطيرة في بعض البلدان كجيبوتي أين تبلغ هذه النسبة 35 بالمائة، وتونس وليبيا واليمن أين تتجاوز هذه النسبة 19 بالمائة.

الجدول التالي عدد 1 يبرز هذه الأرقام التي وصلت إليها البطالة بالبلدان العربية خلال 2009-2010 و 2011

الجدول عدد 1: تطور مؤشر البطالة بالبلدان العربية 2009-2011 (%)

الدولة	2009	2010	2011
الأردن	13	13.4	12.9
الإمارات	4.2	4.2	4.3
البحرين	4	3.8	3.7
تونس	13.3	13	18.9
الجزائر	10.2	10	9.8
السعودية	10.5	10.5	10.5
السودان	20	13.7	13.4
سوريا	9.2	8.4	14.9
قطر	0.4	0.5	0.6
الكويت	1.4	1.8	1.6
لبنان	6.4	غ م	13.1
ليبيا	18.2	19.5	غ م
مصر	9.4	8.9	11.9

[4] في حين تبلغ نسبة السكان في البلدان العربية 4.8% من مجمل السكان في العالم، تشكل نسبة المعطلين عن العمل في هذه البلدان 7.8% من مجمل المعطلين عن العمل في العالم.

المغرب	9.1	9.1	9.2
اليمن	15.6	غ م	18

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية.

يتضح من الجدول السابق أن البلدان العربية تنقسم إلى نوعين، بلدان لم تتأثر كثيرا بما يحدث في العالم الإقتصادي من تغييرات كالإمارات والبحرين والجزائر والسودان وقطر والكويت، وبلدان أخرى تفاقمت فيها نسب البطالة لتبلغ 19% تقريبا، بكل من تونس وليبيا و 18% في اليمن عام 2011، أما لبنان فقد قفزت فيها هذه النسبة من 6.4% سنة 2009 إلى أكثر من 13 بالمائة عام 2011. كذلك الشأن بالنسبة لمصر التي مرّ فيها معدل البطالة من 9.4% عام 2009 إلى 11.9% عام 2011.

وممّا يزيد في خطورة الوضع هذا، تركز البطالة بين فئة الشباب إذ بلغت نسبة البطالة بينهم في جميع الدول العربية 54.2% في حين أن هذه النسبة على مستوى العالم الكلي لم تتجاوز 14.4% و 16.4% في دول جنوب آسيا.

ب-احتمال تزايد طالبي العمل من فئة الشباب.

إن دراسة الهرم العمري للسكان بالبلدان العربية وضعف نسبة النشيطين اقتصاديا من الشباب الذين يبلغ عمرهم بين 15 و 24 سنة والإحتمال الكبير في تغيير العادات والتقاليد السائدة ببعض المجتمعات العربية والمتعلقة بتشغيل الإناث اقتصاديا.

كل ذلك يجعلنا نتأكد من ارتفاع عدد طالبي العمل والإلتحاق بسوق العمل في السنوات المقبلة.

فبالفعل، مازالت معدلات مشاركة الشباب في الحياة الإقتصادية متدنية كثيرا في كل الوطن العربي إذ لا تتجاوز 40% فقط خلال السنوات الأخيرة من العشرية الماضية. هذه النسبة تبلغ، حسب بعض الإحصائيات، 53.6% للذكور، بمعنى أنه مقابل كل ذكر مشتغل هناك ذكر متعطل عن العمل. كذلك الشأن بالنسبة للإناث، 19.5% فقط منهن نشيطات اقتصاديا، وهو ما يعني أنه مقابل كل أنثى مشتغلة أربع إناث متعطلات عن العمل[5].

فمساهمة هذه الفئة العمرية سواء من الذكور أو الإناث في النشاط الإقتصادي مرشحة إلى الزيادة في السنوات القادمة وهو ما سيزيد من الضغوطات على أسواق العمل بالبلدان العربية ويحتم ضرورة مراجعة كل من سياسات التشغيل على الأقل ببعض البلدان العربية المغنية بهذه الظاهرة ومسارات التنمية المتبعة.

الجدول عدد: 2 التوزيع النسبي للشباب النشطين إقتصاديا

ممن أعمارهم 15–24 سنة حسب الجنس في الدول العربية لسنة 2008.

البلد	الذكور %	الإناث	المجموع
الأردن	42.95	10.39	27.81
الإمارات	78.9	26.50	62.30
البحرين	84.90	39.10	66.60
تونس	22.25	27.34	26.23
الجزائر	57.66	8.96	33.74
جيبوتي	51.25	15.12	35.54
السعودية	29.02	7.61	18.40

[5] على سبيل المثال، نستخلص نورة اليوسف في مقالتها " مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل: الواقع والتحديات" إلى أن نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة بالسعودية لا تتجاوز 4.5% للإناث السعوديات ، وهي نسبة منخفضة جدا ومتركزة في قطاع التعليم، في حين أن المتوسط العالمي لمشاركة المرأة يبلغ 41% فبالطبع ، هذه المساهمة في السعودية هي مرشحة للزيادة في السنوات القادمة خاصة مع توجه طالبات العمل إلى المؤسسات الخاصة والشركات الصناعية.

السودان	77.97	30.92	55.15
سوريا	49.70	10.36	31.10
الصومال	48.24	12.24	57.26
العراق	57.76	14.02	37.20
سلطنة عمان	58.50	24.20	36.27
فلسطين	44.10	9.30	27.10
قطر	60.80	30.05	51.85
الكويت	40.25	30.21	36.54
لبنان	42.9	18.10	30.80
ليبيا	76.08	37.31	57.61
مصر	48.99	23.16	36.49
المغرب	59.45	22.85	40.80
موريتانيا	53.24	9.25	28.26
اليمن	51.12	2.39	27.37
المعدل	53.62	19.49	39.26

المصدر: مؤتمر العمل العربي: 2012. منظمة العمل العربية ص 22.

ج- أثر المتغيرات الإقتصادية على أسواق العمل بالبلدان العربية يزيد في حتمية الإعتناء بمشكل التشغيل في المستقبل.

انه من الأكيد أن العالم بأكمله يعرف طوال السنوات الأخيرة تغييرات جذرية في هياكل الإقتصادات في ضوء تطور الصناعات الإبداعية وانتشار الإقتصاد المعرفي أو الحديث (كما يسميه بعضهم) المرتكز على تكنولوجيا المعلومات والإتصال (information economy) .

ولا شك أن سرعة التطورات التكنولوجية والإبتكارات المتسارعة سواء من ناحية البضاعة أو طرق الإنتاج لا زالت تؤثر تأثيرا كبيرا على أسواق العمل في مختلف مناطق العالم، ومن بينها المناطق العربية، وذلك خاصة من ناحية الطلب على العمل.

فهذه المتغيرات الهائلة نقلت ولا زالت تنقل محور التركيز من القطاعات أو النشاطات ذات القيمة المضافة المنخفضة نسبيا والمتطلبة لليد العاملة ضعيفة التكوين وقليل الدراسة إلى القطاعات مستخدمة التكنولوجيات الحديثة والمشغلة للكفاءات العالية.

فحسب رأينا، لا بد من إدراك مدى عمق هذه المتغيرات في هياكل الإنتاج ومدى انعكاساتها على طلب العمالة. فنتائجها عميقة كما هي معقدة. فالحكومات العربية مجبرة على التفاعل مع التكنولوجيات الحديثة لا فقط لتهيئة اليد العاملة التي ستدخل إلى سوق العمل (بملائمة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل المتجددة وتحديث التكوين المهني والتدريب والرفع من تشغيله (employability) كل فئات العمالة بالبلدان)[6]، وإنما أيضا بتوفير وتنمية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الضرورية لإحتياجات الشركات المجددة والملبية لإحتياجات عصر المعرفة، وبالتالي المساعدة على إدماج الأجيال الجديدة من حاملي الشهادات العليا والمؤهلة إلى الرفع من إنتاجية المؤسسات الاقتصادية.

فلقد أصبح تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من المسلمات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية، كما أصبح امتلاك هذه التكنولوجيات واستثمارها من المعايير الهامة في تقييم تطور الدول[7] و نجاح السياسات المتبعة.

---

[6] إن المفهوم الجديد للتشغيلية لا يقتصر على تأهيل الجيل الجديد للدخول إلى سوق العمل وإنما يهم أيضا المشتغلين سواء بالمؤسسات الخاصة أو العمومية أو الحكومية وذلك بإتباع التكوين المستمر (التعاقب بين العمل والتكوين) حتى يمكن متابعة التطور التكنولوجي والمتغيرات المتتالية.

[7] انظر في هذا الشأن إلى مقال رسمي كمال رزيق " توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات " ، بحوث اقتصادية عربية: عدد 48-49 ، شتاء 2010.

انظر كذلك دراسة سلوى فؤاد صابر " التحديات الراهنة والمستقبلية أمام اقتصادات الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات" بحوث اقتصادية عربية عدد 57 ، ربيع 2012.

فنظرا لآثار هذه الصناعة الحديثة في العديد من القطاعات أو المكونات الإقتصادية (في الناتج المحلي الإجمالي وفي التصدير وفي الإستثمار الأجنبي المباشر وفي التوظيف وفي استقطاب العمالة الوطنية من الخارج...) واعتبارا لكثرة التحديات التي تواجه التقدم والتطور التكنولوجي في الوطن العربي (في مستوى البحث العلمي والتعليم والتدريب، وانخفاض مستوى مؤشر الطاقة الإبتكارية...) فإن الإهتمام بالتعاون العربي في هذه المجالات أصبح من أوكد أولويات وبرامج القمم الإقتصادية والتنموية والإجتماعية للدول العربية.

وكما استنتجته دراسة سلوى فؤاد صابر للتغلب على التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية، يتحتم التعاون بين الدول في المجالات التالية[8]:

- في مجال إصلاح الجامعات والتعليم عن بعد.
- في مجال البحث العلمي
- في القضاء على الفجوة التكنولوجية والعلمية والإقتصادية بين الدول العربية
- في مجال إقامة الصناعات المعتمدة على تقنيات الإتصالات والمعلوماتية
- التطور التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة
- الإهتمام بصناعة تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات
- تهيئة المناخ العام وتشجيع الإستثمار
- تهيئة البنية التحتية للإتصالات وتقنية المعلومات
- تنمية الموارد البشرية
- توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات
- تنمية السوق المحلي والتصدير

[8] نفس المصدر ص 25 إلى 46.

III-انعكاسات القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية على أوضاع التشغيل: القرارات والإنجازات

1-القرارات:

لقد قررت القمة الإقتصادية والإجتماعية والتنموية في الكويت عام 2009 فيما يخص قضايا التشغيل والبطالة ومعالجته تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية على الدول العربية لتضمن العناصر الهامة التالية:

أ- اعتماد العشرية 2010- 2020 فترة، أو عقد عربيا للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول نهاية هذه الفترة

ب- إعطاء الأولوية في السياسات التنموية في الدول العربية لدعم التشغيل وخلق فرص العمل المنتج والحدّ من البطالة وتحسين ظروف وحياة المشتغلين

ج- أخذ الإجراءات من طرف الحكومات العربية اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء وفقا لمتطلباتها

ح- العمل على دعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل ورفع الكفاءات الإنتاجية للعامل العربي

خ- دعم مبادرة القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل، وبالطبع خفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي

د-تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة العربية بتنفيذ ومتابعة هذا البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة.

وبما أن منظمة العمل العربية مكلفة بمتابعة تنفيذ قرارات القمة هذه، فإننا اعتمدنا تقريرها حول التقدم في إنجاز ما سمي بالعقد العربي للتشغيل [9] لتدارس مدى انعكاسات هذه القرارات على أوضاع التشغيل بالبلدان العربية. فبالطبع، تبقى هذه الدراسة محدودة

[9] تقرير متابعة حول التقدم في انجاز العقد العربي للتشغيل الدورة الثامنة والثلاثون لمؤتمر العمل العربي ، القاهرة 15-22 مايو 2011.

الأهمية نظرا لشحة البيانات والإحصائيات الحديثة والمتعلقة بالتشغيل في السنوات الثلاث الأخيرة ولمتطلبات مثل هذه القرارات من الوقت إذ هي أو قل أغلبها لا يمكن تحقيقه إلا على المدى المتوسط والطويل، وهو ما عبرت عنه بعض الدول كالمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرهما.

2-انجازات قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والإجتماعية

إن التقرير المتعلق بمتابعة التقدم الحاصل في انجاز العقد العربي للتشغيل يعطينا فكرة واضحة حول مدى انعكاسات القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية على أوضاع التشغيل بالوطن العربي.

صورة موجزة للإنجازات في ميدان التشغيل

بـــ10 بلدان عربية إثر قمة الكويت 2009

الدولة	مدى تحقيق متطلبات العقد 2010-2020	تخفيض معدلات البطالة	خطط تخفيض معدل الفقر إلى النصف	تنقل العمالة بين الدول العربية	رفع نسب الملحقين بالتعليم والتدريب
المملكة الأردنية الهاشمية	الإجراءات الرسمية لإعتماد التقرير لم تكتمل. هناك وضع نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل	عام 2009- نسبة البطالة 12.9 للذكور 0.3، للإناث 24.1 وضع إستراتيجية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	نسبة الفقر 13.3%	رسم خطة مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لصالح العمالة العربية المتنقلة اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن رسميا	وجود إستراتيجية وطنية نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم 3.1%
دولة الإمارات العربية المتحدة	لم يتم بعد اعتماد العقد العربي بداية وضع نظام معلومات	عام 2009، نسبة البطالة 4.2% للذكور 2.4% للإناث 10.8% وضع استراتيجية	لا وجود لمؤشرات لعدم وجود خط فقر معتمد على المستوى القطري	ليس هناك خطة مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لصالح العمالة الغربية المتنقلة	لم يتم اعتماد الإستراتيجية العربية نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم حوالي 4.8% توافر خطط لرفع النسب

		لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة		لم يتم اعتماد التصنيف العربي	
المملكة العربية السعودية	غير متوفر.	عام 2009 = نسبة البطالة 5.4% للذكور 3.5% للإناث 15.9%	غير متوفر.	العمالة العربية 23% . العمالة غير العربية 77%. هناك اعتماد التصنيف العربي	غير متوفرة. نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم 110 ألف.
جمهورية العراق	تم اعتماد العقد العربي للتشغيل. وضع نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل. محاولة متابعة عملية التشغيل.	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
سلطنة عمان	تم اعتماد العقد. محاولة متابعة عملية التشغيل.	عام 2005 = 175 ألف عدد القوى العاملة في القطاع الخاص منها 206 آلاف من القوى الأجنبية. عام 2009– 311.5 ألف منها 1053 ألف من القوى الأجنبية . هناك خطة لرفع نسبة مساهمة المرأة.	غير متوفرة	وقع اعتماد التصنيف العربي. توفير مكاتب التشغيل.	اعتماد الإستراتيجية العربية ... هناك الإعتناء بالملتحقين بالتعليم والتدريب المهني من إناث وذكور.
دولة فلسطين	تم اعتماد العقد. اعتماد نظام معلومات وطني.	عام 2009= غير متوفر. هناك خطة استراتجية للتشغيل.	نسبة الفقر 21.9%	توفير مكاتب التشغيل (23 مكتب). اعتماد التصنيف	اعتماد الإستراتيجية العربية. عدد الملتحقين 7000 مع قرابة مليون بالتعليم

				العربي المعياري	الأساسي
دولة الكويت	اعتماد العقد العربي.	عام 2009= البطالة 3.65% للذكور 3.13 للإناث 4.17 هناك خطة للحدّ من البطالة.	غير متوفرة	توفير مكاتب التشغيل. إعتماد التصنيف العربي المعياري	غيرة متوفرة.
جمهورية مصر	اعتماد العقد العربي. إعداد نظام معلومات.	عام 2009– نسبة البطالة 9.4% للذكور 5.4% للإناث 23%	غيرة متوفرة	اعتماد التصنيف العربي المعياري بهدف تسيير التنقل.	12 ألف عدد خريجي البرامج التدريبية منها 9 آلاف للإناث
المملكة المغربية	تواصل الإجراءات لإعتماد العقد دعم الصناعات الصغرى لدعم التشغيل	عام 2008= 9.6% عام 2009 نسبة البطالة 9.1% فقط	غيرة متوفرة	غيرة متوفرة	برامج تأهيل برامج إدماج في سوق العمل برامج المقاولات
الجمهورية اليمنية	اعتماد العقد العربي. لم يتم البدء في إجراء دراسات.	عام 2009 نسبة البطالة 14.6% للذكور 11.3% للإناث 40.2% استراتيجية للرفع من نسبة الإناث.	42.5% نسبة الفقر	جاري التنفيذ لإعداد المعايير. خدمات مكاتب التشغيل الإلكترونية	جاري اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني نسبة الملتحقين في 2008 = 4% ، 2009= 13%

المصدر = تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.

فمن خلال الجدول يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

1–سرعة استجابة العديد من البلدان العربية لقرارات قمة الكويت 2009 إذ تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بسبع دول من عشرة دول مع بداية الشروع في هذا الإعتماد ببلدين (المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة).

2- الشروع في وضع نظم معلومات وطنية عن قضايا التشغيل بأغلب البلدان العربية مع تركيز وبعث مكاتب التشغيل سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي مع اعتماد خدمات التشغيل الإلكترونية وخدمات الإرشاد الإلكتروني.

3-إلى جانب السعي إلى التخفيض من معدلات البطالة، أغلب البلدان العربية سعت إلى وضع استراتيجيات لرفع نسب مشاركة المرأة في القوى العاملة: (بالمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والجمهورية اليمنية...). هذه البلدان التي بقيت نسبة البطالة للإناث مرتفعة جدا، وهو ما يشكل تحديا كبيرا لهذه البلدان في المستقبل لخلق مواطن عمل لهذه الفئة من اليد العاملة.

4-أما فيما يخص اعتماد خطط وطنية لتخفيض معدلات الفقر إلى النصف في نهاية العشرية 2010-2020، فإن الإحصائيات لا تمكن من استنتاج تقدم في هذا الشأن، إما لعدم توفر المعطيات وإما لعدم وجود مؤشرات تحدد مستوى خط الفقر.

5-كما يمكن ملاحظة انقسام البلدان العربية إلى نوعين، بلدان رسمت لنفسها خططها مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لصالح العمالة العربية المتنقلة (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة) بينما الأخرى، وهي الأغلبية، لم تشرع في هذا العمل إمّا لعدم وجود الحاجة لهذه الفئة الأجنبية (جمهورية مصر، والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية...) أو لعدم توفر المعلومات المتحصل عليها (جمهورية العراق، سلطة عمان، المملكة العربية السعودية).

6-أما من ناحية اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، فإنه من الملاحظ أن أغلب البلدان قد شرعت في تطبيق هذا التصنيف إذا اعتمدته 7 دول من بين العشر دول العربية بخلاف دولة الإمارات العربية المتحدة التي لم تشرع بعد في عام 2009 في هذا الإنجاز.

7-كما يمكن ملاحظة وجود استراتيجيات وطنية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية، وذلك في أغلب البلدان العربية مما نتج عنه بداية من عام 2009

ارتفاع ملحوظ في نسب الملتحقين بالتدريب والتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي.

الخلاصة.

إنه بالرغم من حداثة الإهتمام بالموارد البشرية من طرف البلدان العربية، فإنه من الأكيد أن تأثير هذا الإهتمام الذي حتمته الظروف الصعبة التي أصبحت تعيش فيها أغلب البلدان العربية والتحديات الخطيرة التي أصبحت تواجهها، لم يتأخر عن البروز للعيان.

ولكن بالرغم من تلك الإنجازات الإيجابية والإنعكاسات السريعة على أسواق العمل بالبلدان العربية، فإنه من الضروري التأكيد على دعم القرارات، وتكثيف الجهود المشتركة في ميدان التشغيل لتحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل والإرتقاء بمستوى العمالة العربية. فهذه الأهداف يمكن تحقيقها من خلال الإنجازات التالية:

1-الإعتناء أكثر بمشكلة الفقر لما لهذه الظاهرة من انعكاسات سلبية وصحية على الفئات المهمشة وتداعياتها على الأمن الإجتماعي وحتى الإقليمي. فغياب خط فقر معتمد على مستوى بعض البلدان يمكن أن يخفي حقائق يصعب استشراف ما يمكن أن ينتج عنها في المدى المتوسط والبعيد .

2-السعي إلى إحداث أكثر ما يمكن من مكاتب الشغل سواء بالمراكز أو بالمناطق الداخلية للبلدان حتى تقع متابعة عملية التشغيل وفهم متطلبات أسواق العمل بكل دقة وموضوعية، وبالتالي ملائمة التعليم والتكوين المهني والتدريب لحاجيات الإقتصادات وبرامج التنمية المتبعة. فالمعرفة الدقيقة لمكونات سوق العملية (من عرض للعمل وطلب عليه) ولحاجياته تمكن من توجيه منظومة التعليم والحد من الإنفاق غير الفعال (inefficient)

3-العمل الجماعي على إعطاء أكثر أهمية للتعليم الفني والتقني وخاصة منحه الإمكانيات والتجهيزات اللازمة حتى يقع الإقبال عليه من طرف أكثر الشباب واستقطابه لأحسن الكفاءات الشبابية.

4-الإعتناء السريع بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة العاملة منها في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة المرتفعة وذلك بسن القوانين المساعدة لها (من قوانين الإستثمار وقوانين الشغل وغيرها).

5- دعم الدراسات العلمية في ميدان التشغيل لفهم التحولات الأساسية التي عرفتها الإقتصادات سوءا بالبلدان المصنعة أو بالبلدان العربية وما نتج عن هذه التحولات من تشابك في الهياكل الإنتاجية وتداخل في المصالح ومن تطورات في أسواق العمل.